

قرار اعفاء

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١١ الموافقة على القرار الذي وضعه صاحباً المعالي وزير المالية / الجهارك ووزير الاقتصاد الوطني بتعديل البند (٣٧/٧/ج/٢) من التعريف الجمركية بشكله التالي :-

قرار

١ - استناداً الى الصلاحية المخولة لنا بموجب المادة الرابعة من قانون الجهارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ ننسب اجراء التعديل التالي في التعريف الجمركية :-

| رقم البند | بيان الاصناف | وحدة الاستيفاء | الرسم السابق | الرسم المقرر |
|-----------|--------------|----------------|--------------|--------------|
| ٣٧/٧/ج/٢ | ٢ - ايجابية | ك. غ صاف | ٣٠٠٠ فلس | ١٥٠٠ فلس |

٢ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٦٥/١٢/١٣

وزير الاقتصاد الوطني
حاتم الزعبي

وزير المالية
عز الدين الملقتي



الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٨ رمضان المبارك سنة ١٣٨٥ هـ . الموافق ٣٠ كانون الاول سنة ١٩٦٥ م . العدد ١٨٩٣

المحتوى

| صفحة | | |
|------|--|--|
| ٢٣١٤ | نظام رقم (١٢٨) لسنة ١٩٦٥ | نظام معهد الخدمة الاجتماعية الاردني |
| ٢٣١٨ | نظام رقم (١٢٩) لسنة ١٩٦٥ | نظام المجاري في منطقة بلدية بيت لحم |
| ٢٣٢٥ | نظام رقم (١٣٠) لسنة ١٩٦٥ | نظام بلدية سوف |
| ٢٣٣٤ | نظام رقم (١٣١) لسنة ١٩٦٥ | نظام المياه لسلطة قناة الغور الشرقية المعدل |
| ٢٣٣٥ | نظام رقم (١٣٢) لسنة ١٩٦٥ | نظام جمع التبرعات المدرسية المعدل |
| ٢٣٣٦ | نظام رقم (١٣٣) لسنة ١٩٦٥ | نظام تعرفه المياه في مدينة اربد المعدل |
| ٢٣٣٨ | نظام رقم (١٣٤) لسنة ١٩٦٥ | نظام مياه بلدية طيبة بني علوان |
| ٢٣٤١ | نظام رقم (١٣٥) لسنة ١٩٦٥ | نظام علاوات قسم الابحاث السياسية والمراجع بوزارة الاعلام |
| ٢٣٤٢ | اوامر دفاع رقم (٤٦-٤٩) لسنة ١٩٦٥ | صادره عن رئيس الوزراء |
| ٢٣٤٣ | اعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور | |
| ٢٣٤٤ | تصحيح اخطاء | |

نظام معهد الخدمة الاجتماعية الاردني

بمقتضى المادة ٤ من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (١٤) لسنة ١٩٥٦ .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٩ .
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٢٨) لسنة ١٩٦٥

نظام معهد الخدمة الاجتماعية الاردني

صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (١٤) لسنة ١٩٥٦

٥٥٥٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معهد الخدمة الاجتماعية الاردني لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات والالفاظ التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

المعهد - معهد الخدمة الاجتماعية الاردني المؤسس بموجب هذا النظام .

المجلس - مجلس ادارة المعهد

اللجنة - لجنة الهيئة التدريسية بالمعهد

المدير - مدير المعهد

المساعد - مساعد المدير

المادة ٣ - يؤسس معهد للتدريب والدراسات الاجتماعية الاردني ويكون مركزه في مدينة عمان ، ويضطلع بادارة برامج التدريب والدراسات الاجتماعية في كافة ارجاء المملكة .

المادة ٤ - ان غايات المعهد هي :-

١ - اعداد اخصائيين في ميدان الخدمة الاجتماعية لقطاعين الحكومي والاهلي وذلك عن طريق الدراسة المنهاجية لمدة سنتين بما في ذلك فترة التدريب العملي .

٢ - تدريب العاملين في ميدان الخدمة الاجتماعية ، من القطاعين الحكومي والاهلي عن طريق الدورات التدريبية على مختلف المستويات .

٣ - اقامة حلقات دراسية لدراسة المشاكل الاجتماعية يشترك فيها العاملون في مختلف ميادين الخدمة الاجتماعية

٤ - اعداد واجراء دراسات وبحوث اجتماعية بما في ذلك اعمال المسح الاجتماعي وتقييم الموضوعات التي تتعلق بميدان الخدمة الاجتماعية واعداد نشرات وتراجم للابحاث العلمية الاجتماعية ، وكافة الاعمال التي تنهض بشئون التطوير الاجتماعي في المملكة .

٥ - فتح مجال الالتحاق بالمعهد لابناء الدول العربية الشقيقة ، لاعداد اخصائيين في ميدان الخدمة الاجتماعية

المادة ٥ - يكون للمعهد صفة الهيئة المعنوية المستقلة ، وله ان يقاضى ويقاضى بهذه الصفة ، ويحق له ان يمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة وان يقبل الهبات والمساعدات التي ترد اليه بشرط ان لا تتعارض مع اغراضه الاصلية بعد موافقة مجلس الادارة .

المادة ٦ - يتألف مجلس ادارة المعهد الاردني من -

- | | |
|--|-------------|
| ١ - وزير الشؤون الاجتماعية والعمل | رئيسا |
| ٢ - امين عام مجلس الاعمار | نائبا لرئيس |
| ٣ - وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل | عضوا |
| ٤ - وكيل وزارة التربية والتعليم | عضوا |
| ٥ - وكيل وزارة الصحة | عضوا |
| ٦ - عميد كلية الآداب في الجامعة الاردنية | عضوا |
| ٧ - رئيس الاتحاد العام للجمعيات الخيرية | عضوا |

يعوز لمجلس الادارة دعوة الاشخاص ذوي الخبرة لحضور اجتماعاته للاستئناس بأرائهم .

المادة ٧ - يعقد مجلس الادارة اجتماعين في السنة على الاقل

المادة ٨ - يناط بمجلس الادارة المهام التالية :-

- انتخاب امين السر وامين صندوق من بين الاعضاء .
- استعراض التقدم الذي يحرزه المعهد ، ووضع خطته وبرامجه .
- اتخاذ التدابير للحصول على موارد لتمويل المعهد .
- اتخاذ الترتيبات المصرفية اللازمة لسلامة اموال المعهد .
- النظر في الميزانية العمومية والحسابات الختامية .
- اقرار مشروع الموازنة التقديرية السنوية الذي تقدمه اليه اللجنة .
- تحديد مقدار الرسوم الدراسية وكيفية ادائها وشروط الاعفاء منها ومكافآت المحاضرين واعانات الطلاب
- تعيين المدير وتحديد مقدار راتبه .
- الموافقة على اصدار التقرير السنوي لاعمال المعهد .
- وضع شروط للمستخدمين يبين فيها سلم الدرجات والترقيع والزيادة والتأديب والفصل من الخدمة .

المادة ٩ - أ - يتخذ المجلس قراراته باغلبية الاصوات ، ويكون للرئيس صوت مرجع عند تساوي الاصوات .
ب - عند غياب الرئيس عن حضور الجلسات يقوم مقامه نائب الرئيس ويناط به جميع صلاحيات الرئيس .

المادة ١٠ - يضطلع امين السر بالواجبات التي يعينها له مجلس الادارة .

المادة ١١ - يكون امين الصندوق مسؤولا عن حفظ اموال المعهد وعن صرفها في الوجهه التي يقرها مجلس الادارة ويكون احد المفوضين بالتوقيع على المستندات المالية بالاشتراك مع المدير على ان لا تتجاوز قيمتها مائة دينار واذا تجاوزت هذا المبلغ فيتوجب ان يشترك معها في التوقيع عضو ثالث يمينه مجلس الادارة ويخصص لمجلس الادارة للمدير سلفة نفقات لا تتجاوز الخمسين دينارا :

المادة ١٢ - يحق لمجلس الإدارة ان يؤلف لجانا من بين اعضائه لتنفيذ غايات هذا النظام .

ادارة المعهد

المادة ١٣ - تقع مسئولية تنفيذ سياسة المعهد وادارته اليومية على المدير بالإضافة الى واجبه كمحاضر ، ويساعده في اداء واجباته عدد كاف من الموظفين ويعين هؤلاء الموظفين والمحاضرين لجنة - تعرف بلجنة انتقاء الموظفين - مؤلفة من الاعضاء الذين ينتخبهم مجلس الادارة لهذه الغاية وينسب لها المدير اسماء المرشحين ، ويشترط في اعضاء الهيئة التدريسية ان لا يقل مستواهم العلمي عن الدراسة الجامعية .

لجنة الهيئة التدريسية

المادة ١٤ - تتألف لجنة الهيئة التدريسية في المعهد من اعضاء هيئة التدريس ويرأس هذه اللجنة المدير ، ويجوز ان يكون اعضاؤها المحاضرون من خارج جهاز المعهد ، وتختص هذه اللجنة بالامور التالية -

- أ - وضع القواعد الخاصة بمواظبة الطلاب ونظام الدروس والمحاضرات وتنظيم البحوث .
- ب - وضع مناهج الدراسة والتنسيق بينها في الاقسام المختلفة وتوزيع الدروس والمحاضرات على اعضاء هيئة التدريس .
- ج - وضع تعليمات للفحوص وتحديد وتوزيع اعمال هيئة المتحنيين .
- د - تقديم الاقتراحات الى مجلس الادارة حول خطط الدراسة وشروط منح الدبلوم والشهادات وفقاً لمقتضى الحال وكل ما من شأنه النهوض بالتعليم في المعهد .
- هـ - الاشراف على المجالات الاجتماعية والرياضية لطلاب المعهد .
- و - اقتراح نوع الدورات ومستويات المتدربين في كل دورة يعقدها المعهد .

مدير المعهد

المادة ١٥ - يشترط فيمن يعين مديرا ان يكون مجازا بدرجة ماجستير في العلوم الاجتماعية او ان يكون قد انهى دراسة الماجستير في علم الخدمة الاجتماعية وله خبرة كافية في هذه المجالات تقبل بها لجنة الادارة .

مساعد مدير المعهد

المادة ١٦ - يشترط فيمن يعين مساعدا للمدير ان يكون قد حصل على شهادة جامعية في العلوم الاجتماعية او في الخدمة الاجتماعية او ذو خبرة عملية في حقول الخدمة والتدريب الاجتماعي تقبل بها لجنة الادارة .

الالتحاق في المعهد

المادة ١٧ - يشترط في الالتحاق للدراسة بالمعهد :

- أ - ان يكون الطالب حائزا على شهادة الدراسة الثانوية العامة / التوجيهية على الاقل .
- ب - ان لا يقل عمره عن ثمانية عشر عاما .
- ج - ان يكون لائقا من الوجهة الصحية .

المادة ١٨ - يتم الالتحاق بالدورات التدريبية التي يقيمها المعهد :

- أ - بطلب من الوزارات ذات العلاقة بالمتدرب فيما اذا كان المتدرب موظف حكومي .
- ب - بتنسيب من الاتحاد العام للجمعيات الخيرية فيما اذا كان المتدرب من العاملين في الجمعيات الخيرية .
- ج - بتنسيب من المؤسسات والهيئات الخاصة غير الاعضاء في الاتحاد العام للجمعيات الخيرية ذات العلاقة بالمتدرب التي ينطبق عليها البنودان الاول والثاني في هذه المادة .
- د - يختار طائفي الالتحاق لجنة يعينها مجلس الادارة برئاسة المدير .

الدراسة في المعهد

المادة ١٩ - مدة الدراسة في المعهد لطلاب شهادة الدبلوم سنتان دراسيتان .

المادة ٢٠ - يمنح الطالب الذي يتم الدراسة بنجاح في المعهد دبلوم الخدمة الاجتماعية .

المادة ٢١ - يمنح المتدرب في الدورات التي يعقدها المعهد شهادة خاصة بنوع الدورة التي اتمها بنجاح .

أعضاء مجلس

١٩٦٥/١١/٢٩

| | | | |
|--------------------------|---|---------------------|--------------|
| وزير الداخلية ووزير دولة | وزير | وزير | رئيس الوزراء |
| لشؤون رئاسة الوزراء | المالية | الخارجية | وزير الدفاع |
| عز الدين الملقى | حازم نسيبه | وصفي التل | |
| وزير | وزير المواصلات / برق وبريد | وزير الداخلية لشؤون | |
| الانشاء والتعمير | وزير المواصلات / ميناء طيران سكك بالوكالة | البلدية والقروية | |
| سيف الدين الكيلاني | فضل الدلقموي | قاسم الرياوي | |
| وزير | وزير الاشغال العامة | وزير | |
| الاقتصاد الوطني | وزير الزراعة بالوكالة | التربية والتعليم | |
| يحيى الخطيب | ذوقان الهنداوي | احمد ابو قسوة | |
| وزير | وزير | وزير | |
| الشؤون الاجتماعية والعمل | الاعلام | الدولة | |
| نصفت قال | عبدالمعطي شرف | سعيد الدجاني | |
| | جريس حدادين | | |

نحو السبع للهكتار ملك للملكة لدر فنية الحاشية

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/٢٩/١٩٦٥ .
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٢٩) لسنة ١٩٦٥

نظام المجاري في منطقة بلدية بيت لحم

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .



- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المجاري في منطقة بلدية بيت لحم لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للافظاء والعبارة التالية ، الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .
- المتصرف - الحاكم الاداري الذي تقع البلدية في منطقتة .
- المجلس - مجلس بلدية بيت لحم .
- العقار - يشمل الابنية والاراضي ، مهما كان نوعها او صنفها ، وسواء كانت مسورة او مسيجة او مبنيا عليها ام غير ذلك تدار من سلطة قانونية او غيرها ، وسواء كانت تستعمل لمقاصد خاصة او عامة او تجارية او صناعية او لاية مقاصد اخرى .
- الشخص - أي فرد او شركة او مؤسسة او جمعية او هيئة ذات شخصية معنوية .
- المالك - الشخص المسجل باسمه العقار ، واذا لم يكن مسجلا فتعني الشخص الذي يتقاضى بدل ايجار ذلك العقار او المتصرف به وتشمل وكيل المالك ووصيه وولييه والقيم .
- الشارع - كل طريق او ميدان او ساحة او بحر ، نافلا كان ام غير نافلا ، للجمهور حق المرور فيه . وتعتبر جميع الاقنية والمجاري والمصارف والاخاديد الواقعة على جانب الشارع او فوقه او تحته ، قسما منه .
- المجرى العام - المجرى الذي يحق لجميع المالكين الواقعة عقاراتهم قربه ، استعماله والاستفادة منه بصورة متساوية ودون استثناء والذي يملكه ويشرف عليه المجلس .
- وتشمل المجرى حفر التفيتش والوصلات . الاجهزة التابعة له .
- المجرى الخاص - المجرى الذي يقع داخل حدود العقار ، والذي يملكه صاحب العقار ، ويشمل حفر التفيتش والوصلات التابعة لهذا المجرى .

- المجرى الداخلي - يشمل شبكة الانابيب المعدة لتصريف المياه المستعملة والفضلات السائلة من داخل البناء او المنزل الى المجرى الخاص خارج المنزل ولغاية اول حفرة تفيتش .
- الفضلات السائلة - الفضلات المختلطة بالماء المستعمل والناتجة عن الاستعمال المنزلي والصناعي وغيره .
- مجري الفضلات السائلة - المجرى المعد لتصريف الفضلات السائلة والمياه المستعملة الناتجة عن الاستعمال البشري والذي لا يسمح لمياه الامطار والمياه السطحية ان تصرف اليه .
- المجرى الطبيعي - القناة المفتوحة او الخندق او مجرى السيل الذي تجري فيه المياه السطحية ومياه الامطار بصورة دائمة او بصورة مؤقتة .
- مجري مياه الامطار - المجرى المعلق المعد لتصريف المياه السطحية ومياه الامطار والذي لا يسمح بتصريف الفضلات السائلة اليه ، ويملكه ويشرف عليه المجلس .
- القمامة - الفضلات الجافة او الرطبة الناتجة عن تحضير وطبخ الطعام ونقل وتخزين المنتجات الغذائية وكذلك المواد الناتجة عن عملية التكبس والتنظيف او سواها .
- الجوامد المعلقة - الجوامد الطافية او المعلقة في السائل والتي يمكن فصلها بالترشيح .
- التصفية - تعني عملية فصل المواد الصلبة والجوامد المعلقة عن السائل بعد تفسيخها بفصل البكتيريا وترسيبها .
- مجمع التصفية - اية مجموعة من المنشآت والاجهزة المعدة لتصفية الفضلات السائلة .
- درجة الحموضة - تعني لوغارتم معكوس درجة تركيز ايونات الهيدروجين الموجودة في المحلول .
- ب . و . د - تعني كمية الاوكسجين اللازمة لاتعام عملية التأكسد البيوكيميائي للادة العضوية خلال مدة خمسة أيام وفي درجة حرارة (٢٠) مئوية ، وتقاس بالمليغرام لكل لتر واحد وتحدد بموجب الطرق المخبرية القياسية .
- المجمع التحليلي - الخزان الحكم ، المنشأ من الخرسانة ، او اية مادة اخرى مناسبة ، الذي يتم فيه عملية تصفية الفضلات ، السائلة قبل تصريفها الى المجمع التسري او الى المجرى العام .
- المجمع التسري - الحفر المخصصة لجمع المياه المستخلصة من الفضلات السائلة ومن ثم تصريفها خلال فجوات ومسامات التربة .
- المادة ٣ - يحظر على أي شخص ان يصرف الى أي مجرى طبيعي ، او الى مكان مكشوف ، ضمن منطقة البلدية ، اية فضلات سائلة او مياه ملوثة الا بعد تصفيتها واخذ موافقة خطية من المجلس على جواز تصريفها .
- المادة ٤ - يحظر على أي شخص ان ينشئ أي مجمع تسري ، او تحلي ، او أي منشأ لجمع وتصريف الفضلات السائلة ، الا بعد الحصول على ترخيص من المجلس .
- المادة ٥ - اذا اقتنع المجلس بعد الاستئناس برأي مهندس البلدية او طبيب الصحة ، ان اية منطقة من المناطق الواقعة ضمن حدود المنطقة البلدية بحاجة الى انشاء مجارى عامة ، فيحق له ان يتخذ قرارا بانشاء مشروع مجارى عامة في تلك المنطقة وعليه ان يعد مشروعا لانشاء المجارى المذكورة ، مع بيان نفقاته ، على ان يقدم المشروع والبيان المذكورين الى الجهة المختصة لاقرارهما .

المادة ٦ - على كل مالك لاي عقار ، ضمن حدود منطقة البلدية يشرف على طريق اوساحة فيهايجرى عام للفضلات السائلة ، ان ينشيء على نفقته الخاصة مجرى خاصا متصلا بمجرى داخلي ضمن ملكه وحتى حدود الملك حسب المواصفات والتعليمات المقرره من قبل المجلس وذلك خلال شهر من تاريخ تبليغه امر بذلك من المجلس.

المادة ٧ - يتولى المجلس وصل المجرى الخاص بالمجرى العام ، حيثما امكن ذلك فنيا .

المادة ٨ - أ - يحق للمجلس ان يطلب الى المالك القيام بعمل المجارى الخاصة والانشاءات الصحية الخاصة الاخرى وصيانتها والعمل على تحسينها ، او توسيعها او تنظيفها ، على الوجه الذى يستعوبه المجلس كما يجوز له ان يقدم بواسطة جهازه بتلك الاعمال او ببعضها اذا تخلف المالك عن القيام بها ضمن المده المحددة في المادة (٦) وذلك على نفقة المالك .

ب - يبلغ المجلس بالبريد المسجل اشعارا للمالك يكلفه فيه بدفع النفقات المترتبة على العمل او مباشره القيام بالاعمال المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وذلك خلال سبعة ايام من تاريخ تبليغه الاشعار .

المادة ٩ - في حالة عدم وجود مجرى عام قرب العقار . او تعذر وصل المجرى العام بالمجرى الخاص فعلى المالك ان ينشيء على نفقته الخاصة ، وضمن ملكه مجمعا تحليليا للفضلات السائلة وآخر تسرييا ، على ان يتقدم بطلب الى المجلس - السماح له بذلك مرفقا بالطلب الخططات والمواصفات واية معلومات يطلبها المجلس وان يدفع الرسم المقرر ، وعلى المالك تفريغ محتويات هذه المجمعات ، على نفقته كليا امتلاؤ .

المادة ١٠ - يجب ان يتفق حجم وموقع ووضع المجمع مع الشروط التي يوصي بها المجلس ولايجوز اعطاء ترخيص لانشاء مجمع تسريى ضمن ارض تقل مساحتها عن (٢٥٠) مترا مربعا على ان يؤمن ارتداد لا يقل عن ٢١/٢ مترا عن حدود الملك ، كما لايجوز السماح بتصريف اى مجمع تسريى ، او تحليلي ، على مجرى طبيعي واذا لم تتوفر المصلحة والارتداد المطلوبين يقتصر الانشاء على مجمع تحليلي تفرغ محتوياته على نفقة المالك كليا امتلاؤ .

المادة ١١ - على المالك عند وصل مجراه الخاص بالمجرى العام ان يفرغ اى مجمع تسريى او تحليلي قائم ضمن ملكه وأن يطمره بمواد مناسبة .

المادة ١٢ - على المالك ان يطبق الشروط الواردة في هذا النظام بالاضافة الى اية شروط صحية اخرى تفرضها القوانين والانظمة الصحية المرعية.

المادة ١٣ - تنشأ المجارى والمجمعات الخاصة ، بواسطة المالك وعلى نفقته ، وتحت اشراف المجلس بعد ان يحصل على ترخيص بذلك منه ، ولا علاقة للمجلس باية اضرار تلحق بالمالك من جراء قيامه بهذه الانشاءات وتقدم طلبات الترخيص على التامادج المقررة .

المادة ١٤ - تصرف جميع المياه السطحية ، ومياه الامطار ، والمياه غير الملوثة ، الى مجارى مياه الامطار او اى مجرى طبيعي يوافق عليه المجلس ، ويحظر تصريفها على مجرى الفضلات السائلة .

المادة ١٥ - أ - يترتب على جميع مالكي العقارات الواقعة ضمن المنطقة المشمولة بمشروع مجارى جديد ، ان يدفعوا الى المجلس نصف التكاليف التي يكون قد انفقها في سبيل انشاء المشروع وتنفيذه واتمامه وتوزع تلك النفقات على مالكي العقارات الكائنة في المنطقة المشروع بنسبة مساحة عقار كل منهم .

ب - يستوفي المجلس من مالكي العقارات الكائنة في اية منطقة يوجد فيها مجارى قديمة كانت ام حديثة (٢٪) من صافي قيمة الايجار السنوي - للعقار بما في ذلك الارض القائم عليها البناء حسبها قدر ذلك الصافي بموجب قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل المناطق البلدية .

المادة ١٦ - بعد اتخاذ قرار بانشاء مشروع مجارى في اية منطقة ، ينشر المجلس بالسرعة الممكنة اعلانا في الجريدة الرسمية وفي جريدة محلية او اكثر ويعلق نسخة من ذلك الاعلان في دائرة البلدية ، ويجب ان يتضمن اعلان القرار الذي اتخذته المجلس بانشاء مشروع المجارى في تلك المنطقة وبيانا بايداع خارطة العقارات المشمولة بالمشروع في دائرة البلدية وابعاح الاطلاع عليها لجميع ذوى الشأن .

المادة ١٧ - حين انقضاء المدة التي تعين في الاعلان المنصوص عليه في المادة (١٦) من هذا النظام والتي لا يجوز ان تقل عن شهرين يشرع المجلس في تنفيذ واتمام الاشغال المشمولة بالمشروع .

المادة ١٨ - حين اتمام الاشغال المشمولة بالمشروع بعد المجلس بيانا بجميع النفقات التي تحملها في سبيل ذلك وبيانا بكيفية توزيع تلك النفقات على مالكي العقارات المشمولة في منطقة المشروع .

المادة ١٩ - ينشر المجلس اعلانا في الجريدة الرسمية وفي جريدة محلية او اكثر يعلن فيه للمالكين اتمام وضع البيان المتضمن كيفية توزيع نفقات المشروع عليهم ويودع نسخة من ذلك البيان في دائرة البلدية للاطلاع عليه خلال الاوقات التي تعين في الاعلان الذي يتضمن ايضا بيانا يجيز فيه لأي مالك شمله البيان . ان يقدم الى المجلس خلال الثلاثين يوما من تاريخ الاعلان في الجريدة الرسمية اعتراضه على كيفية التوزيع بواسطة البريد المسجل على ان يرفق باعتراضه جميع البيانات الخطية المتعلقة بملكته او بمساحه العقار ولا ينظر في اى اعتراض يقدم بعد مضي هذه المدة .

المادة ٢٠ - أ - حين تسلم اى اعتراض مقدم وفقا لاحكام المادة السابقة من هذا النظام يقرر المجلس قبول الاعتراض او رفضه ، ويجوز للمجلس لدى النظر في اى اعتراض ان يتيح الفرصة لاي شخص آخر قد يتناوله الاعتراض ليقدم خلال مدة يعينها المجلس اعتراضا على الاعتراض الاصيل ، فاذا قرر المجلس تعديل التوزيع الاصيل يجوز له ان يجري تسوية في التوزيعات الاخرى تبعا لذلك .

ب - حين اتمام الفصل في الاعتراضات ينشر المجلس في الجريدة الرسمية وفي جريدة محلية او اكثر اعلانا يعلن فيه للمالكين اتمام توزيع نفقات المشروع واعتبارها نهائية .

المادة ٢١ - حالما ينشر الاعلان المتعلق بالتوزيع النهائي بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٢٠) مسن هذا النظام يرسل المجلس ، او الشخص المفوض منه حسب الاصول بالبريد المسجل الى كل شخص من الاشخاص الذين يشمل المشروع عقاراتهم بيانا بالمبلغ المستحق على كل منهم وفقا للتوزيع النهائي ويكلفه فيه بدفع ذلك المبلغ الى المجلس خلال خمسة عشر يوما من تاريخ البيان .

هكذا من الأشغال

المادة ٢٢ - ان البيانات او الاشعارات او الاخطارات او المستندات او سائر التبليغات الاخرى التي يقضي او يجبر هذا النظام تبليغها تعتبر انها بلغت حسب الاصول اذا ارسلت بالبريد المسجل الى آخر عنوان معروف للشخص الذي يراد تبليغه او اذا سلمت نسخة منها اليه او الى مشغل العقار واذا لم يكن للعقار مشغل يمكن تبليغه بتعليقها على مكان ظاهر من العقار وعلى لوحة الاعلانات في دار البلدية .

المادة ٢٣ - يحظر على اي شخص ان يصرف او يطرح او يسبب ، او يسمح بتصريف اي من الفضلات او السوائل التالية على المجرى العام .

أ - المواد البترولية ومشتقاته كالبنزين والسولار والنفثا وزيت الوقود وغيرها او اية مواد سائلة او غازية او صلبة ، منفصلة ام مخلوطة بمواد اخرى بكميات يمكن ان تضر او تعرقل عملية التصفية او تحدث ضررا بالناس او بالحيوانات او اي ضرر عام .

ب - اية مواد او فضلات تحدث اضرارا بالناس او بمنشآت المجاري .

ج - اية مواد صلبة او لزجة بكميات تعيق الجريان في المجري ، او تعرقل عملية التصفية وتشمل على سبيل المثال ، الرماد والرمل والطين والقش والشعر والمعادن والزجاج والخرق والريش والقطران والبلاستيك والخشب والقمامة والزبل والاحوم والورق والكروتون وغير ذلك .

المادة ٢٤ - أ - يحظر على اي شخص غير مرخص من المجلس ان يصرف او يطرح او يتسبب او يسمح بتصريف اي من المواد او الفضلات او السوائل المبيئة ادناه .

١ - اى سائل او بخار درجة حرارته اعلى من (٦٥) درجة مئوية

٢ - اية فضلات او سوائل اخرى تحتوي على زيوت او شمع او شحوم مستحلبة او غير مستحلبة تزيد نسبة تركيزها عن ١٠٠ مليون في المتر الواحد ، او تحتوي على مواد تتجمد او تصبح لزجة في درجة حرارة بين صفر و ٦٥ درجة مئوية .

٣ - اية سوائل او فضلات تحتوي على مواد حديد او نحاس او زنك او مواد سامة او اية فضلات تحتاج الى نسبة عالية من الكلورين عند التعقيم وذلك عندما تكون هذه المواد بكميات اعلى من الحد الذي يقرره المهندس .

٤ - اية سوائل او فضلات تحتوي على مواد خاصة مركزة تتفاعل مع الحديد او مخاليل مركزة لتغطية الصفائح ، متعادلة كانت ام غير متعادلة ،

٥ - اية سوائل او فضلات تحتوي على مادة الفينول ، او اية مواد تعطي ، بعد عملية التصفية ، طعما ، او رائحة بدرجة اعلى من الحد الذي يميزه المهندس .

٦ - اية مواد اشعاعية نصف حية (فعالة) او مركزة بكمية اعلى من المقدار الذي تجيزه القوانين والانظمة .

٧ - اية سوائل او فضلات حموضتها اكثر من ٩١/١٠٠ ،

٨ - اية مواد تنتج ، او تسبب ، تركيزا غير اعتيادي في المواد المعلقة (كالجير وبقاياه) او المحلولة (كلح الطعام وكبريتات الصوديوم) او تحدث تلوثا زائدا كفضلات الدباغة ومعاليلها النباتية ، او تنتج (ب. و. د) عالي ، او تخلق الحاجة الى نسبة عالية من الكلورين للتعقيم ، او تسبب تعديل تصريف عالي مركز .

٩ - اية سوائل او فضلات تتسبب انخفاضاً في درجة التصفية دون الحد المقرر .

ب - عندما ينظر المجلس بامر السماح بالقيام باي عمل من الاعمال المشار اليها بالفقرة (أ) من هذه المادة عليه مراعاة الامور التالية . -

١ - اذا رأى المجلس ان العمل المطالب بترخيصه لا يلحق ضرراً بالمجاري ومنشآتها او ممتلكات الافراد الخاصة او العامة ولا يخلق ضرراً او ازعاجاً بهم .

٢ - كمية المواد بالقياس لمعدل الجريان في المجرى وسرعته ،

٣ - المواد المصنوع منها المجرى .

٤ - الطريقة المعتمدة في عملية التصفية ، ودرجة التصفية المقررة ، وسعة مجمع التعلية .

المادة ٢٥ - اذا تبين للمجلس ان السوائل او الفضلات التي تصرف على المجرى العام تحتوي على أي من المواد المصنوعة بموجب المادتين (٢٣ و ٢٤) من هذا النظام ، فيجوز له .

أ - منع تصريف تلك السوائل والفضلات على المجرى العام .

ب - تكليف المالك بعمل تصفية اولية مناسبة للسوائل والفضلات ، لفصل المواد المضرة منها قبل تصريفها على المجرى العام ، أو احدثات تعديل في نسبة تركيزها وذلك حسب التعليلات والمواصفات المقررة من قبل المجلس .

ج - تكليف المالك بدفع مبلغ اضافي الى المجلس لتغطية ما يتكبده المجلس من نفقات اضافية في عملية التصفية بسبب تصريف مثل تلك الفضلات على المجرى العام .

المادة ٢٦ - اذا كلف المالك بعمل تصفية اولية للفضلات السائلة (وبصورة خاصة الفضلات الصناعية) فعليه ان ينشئ الاجهزة الخاصة بهذه التفتية ، حسب المواصفات التي يوافق عليها المجلس وان يضمن عملها بشكل فعال ، دائم ، وان يقوم بصيانتها بصورة مستمرة .

المادة ٢٧ - تخضع جميع الفضلات والسوائل الجارية في اى مجرى خاص او عام من حين لآخر للفحص المخبري حسب الطرق الاصولية .

المادة ٢٨ - يحظر على اى شخص غير مفوض احدثات اى كسر او ان يكشف او يفتح اى جزء من منشآت المجاري .

المادة ٢٩ - يحق للمجلس ، او من يفوضه ، الدخول الى الممتلكات الخاصة والعامة من اجل الكشف والتفتيش على منشآت المجاري الخاصة والتأكد من مطابقتها لاحكام هذا النظام . على ان يحمل بطاقة هوية خاصة بعمله ، ولا يحق له ان يتدخل في الشؤون الصناعية وطرق الصناعة الجارية في المصانع او العامل او المشاغل الا بالقدر الذي يتعلق بتصريف الفضلات السائلة والامور التي تشملها احكام هذا النظام .

المادة ٣٠ - كل من يخالف احكام هذا النظام يخضع لخطا من قبل رئيس المجلس لازالة المخالفة ضمن مدة معقولة يحددها المجلس وفي حالة تخلفه عن القيام بما طلب منه يجوز للمجلس ان يقرم بالعمل ويحصل ما يتكبده في سبيل ذلك ، كما تحصل اموال البلدية الاخرى .

المادة ٣١ - يستوفي المجلس من المالك الرسوم التالية : -

١ - خمسة دنانير رسم اشتراك عن الوصول المبحوث عنه في المادة ٧/ من هذا النظام .

٢ - خمسين فلس رسم الرخصة المبيئة في المادة ١٣/ من هذا النظام .

كل من أشعل

المادة ٣٢ - أ - يحق للمجلس تحرير وتمديد الحيازي والمصارف فوق او تحت اى مكان من شارع او عقار او قبو او سرداب او بئر او حفرة امتصاصية ، وان يهدم ويحرق ويظمر اى شيء مما ذكر ، كما يجوز له ان يبلغ اخطاراً كتابياً للمالك ليقوم ، خلال مدة معقولة تحدد له باى عمل من الاعمال المنصوص عليها في هذا النظام ، وان يفقد ذلك ضمن حدود عقاره ، على ان يتجنب بالقدر المستطاع الحاق الضرر ، بعقار غيره .

ب - اذا تملد مد الحيز العام او الحيز المخصص لمياه الامطار ضمن الشوارع او الساحات او الازقة العامة ، فللمجلس الحق بمده ضمن الاراضي الخاصة ويدفع التعويض العادل للمالك في حالة الحاق اى ضرر بالعقارات أو الانشاءات القائمة على تلك الاراضي .

المادة ٣٣ - يجزى تحصيل المبالغ والنفقات التي تستحق للمجلس بموجب احكام هذا النظام كما تحصل اموال المجلس الاخرى .

المادة ٣٤ - كل من خالف احكام هذا النظام يعاقب لدى ادانته بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير .

المادة ٣٥ - تلغى اية أنظمة او تعليمات بالقدر الذي تتعارض فيه احكامها مع احكام هذا النظام .

١٩٦٥/١١/٢٩

أحمد بن حسن طلال

| | | | |
|--------------------------|------------|-----------|--------------|
| وزير الداخلية ووزير | وزير | وزير | رئيس الوزراء |
| دولة لشؤون رئاسة الوزراء | المالي | الخارجية | وزير الدفاع |
| عز الدين الملقى | حازم نسبيه | وصفي التل | |

| | | |
|---------------------|--------------------------------------|---------------------|
| وزير | وزير المواصلات / برق وبريد ووزير | وزير الداخلية لشؤون |
| الانشاء والتعمير | المواصلات / طيران ميناء سكك بالوكاله | البلدية والقروية |
| سيف السدين الكيلاني | فضل الدلقموني | قاسم الريماوي |

| | | |
|-----------------|-----------------------|------------------|
| وزير | وزير الاشغال العامة | وزير |
| الاقتصاد الوطني | وزير الزراعة بالوكالة | التربية والتعليم |
| يحيى الخطيب | ذوقان الهنداوي | احمد ابو قوره |

| | | | |
|-------------------|----------------|--------------|-------------|
| وزير الشؤون | وزير | وزير | وزير |
| الاجتماعية والعمل | الاعلام | دولة | العدل |
| نصفت كمال | عبد الحميد شرف | سعيد الدجاني | جريس حدادين |

نظام البلدية

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

وبناء عن ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٩ .

نأمر بوضع النظام الاتي :

نظام رقم (١٣٠) لسنة ١٩٦٥

نظام بلدية سوف

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .

=====

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم نظام بلدية سوف لسنة ١٩٦٥ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات التالية في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .
البلدية - بلدية سوف .

المجلس - مجلس بلدية سوف :

منطقة البلدية - منطقة بلدية سوف .

المالك - الشخص الذي يملك او يتقاضي او له الحق ان يتقاضى ايجار اى ملك سواء كان لحسابه الخاص او بصفته وكيل او شريكا او قيا على اى شخص له حق او منفعة في ذلك الملك سواء كان ذلك الشخص مشغلا لذلك الملك بالفعل ام لم يكن وسواء كان الملك مسجلا باسمه ام لم يكن .

المسك - الابنية والاراضي على اختلاف انواعها سواء كانت مسورة ام غير مسورة مشغولة او غير مشغولة خالية من البناء او مبنيا عليها عامة او خاصة .

الفصل الاول

الشوارع والطرق

المادة ٣ - المجلس مسؤول عن فتح الشوارع والطرق وصيانتها ضمن منطقة البلدية .

المادة ٤ - أ - اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الشارع لأول مره مكلفون بدفع نفقات تعبيد وتزفيت الطرق المتاخمة لاملاكهم ، وتقسم هذه النفقات بين اصحاب الاملاك الكائنة على جانبي الطريق المراد تعبيدها وتزفيتها بنسبة واجهة طول الاملاك العائدة اليهم والملاصقة لتلك الطرق .

ب - للمجلس البلدي ان يعين نسبة اشترك اصحاب الاملاك في النفقات الى الحد الذي يراه عادلا .

المادة ٥ - تدفع الى صندوق البلدية كافة النفقات وعوائد التنظيم التي يقرها المجلس وتحصل من اصحاب الاملاك بمقتضى هذا الفصل من النظام ويحق للمجلس ان يستوفي سلفا من اصحاب الاملاك نسبة لا تزيد عن ال (٢٥ ٪) من النفقات المقررة ويقسط الباقي بعد اتمام التعبيد على قسطين او اكثر شريطة ان يتم دفعها خلال مدة لا تزيد على سنتين .

المادة ٦ - تحصل النفقات من المكلفين بمقتضى هذا النظام بالطريقة التي يحصل فيها رسوم عوائد البلدية .

المادة ٧ - اذا لم يتم المجلس خلال خمسة اشهر باعمال التعبيد او التزيت للطريق المقرر تعبيدها وتزيتها يترتب عليه اعادة ما قد حصله سلفا الى المكلفين .

المادة ٨ - ايفاء لغايات هذا النظام يجرى تبليغ اى اخطار او اشعار او مستند للمالك او الشريك المجهول محل الإقامة عن طريق النشر في احدى الجرائد المحلية وبعد مرور عشرة ايام يعتبر هذا النشر تبليغا قانونيا .

المادة ٩ - يعتبر الشخص انه ارتكب اى فعل من الأفعال التالية اذا كان قد ادى ذلك الفعل بنفسه او بواسطة خادمه او احد افراد عائلته ممن يعيش معه او وكيله .

أ - وضع العوائق في الشوارع .

ب - بنى او انشأ او اقام او ابقى حائطا او سياجا او عموداً او اى عائق آخر في اى شارع او في قسم منه .

ج - غطى او اعاق اى مجرى او مصرف او قناة في شارع عام .

د - وضع صندوقا او طردا (باله) او بضائع او اى مواد اخرى في اى شارع او تسبب في وضعها فيه بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف او تعيقهم او تؤخرهم عن القيام به او عرقل او اعاق حركة السير زيادة عن الوقت المعقول لتحميل ذلك الصندوق او البضائع او المواد او ازالها . ويعتبر انه ارتكب مخالفة ويعاقب لدى ادانته بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير وبغرامة اضافية لا تزيد على دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد مرور اربع وعشرين ساعة من تبليغه لخطارا كتابيا بذلك من رئيس البلدية او من ينييه بذلك او بعد الادانة .

المادة ١٠ - أ - يجوز لرئيس البلدية او من ينييه اصدار امر الى الشخص الذي اقام اى عائق من هذه العوائق بازالة ذلك العائق كما يجوز للرئيس او من ينييه ازالة ذلك العائق واستيفاء جميع النفقات التي تصرف في ذلك السبيل من الشخص المذكور .

ب - ليس في هذه المادة ما يمنع المجلس ان يسمح باقامة انشاءات مؤقتة للمدة التي يعينها في اى شارع ابان ايام الاعياد او الاحتفالات .

المادة ١١ - حظر وضع المواد دون الحصول على رخصة : -

أ - لا يجوز لاي شخص ان يضع اى مادة من مواد البناء في شارع او ان يحفر حفرة او خندقا فيه الا بعد الحصول على تصريح خطي بذلك من المجلس ويجب ان يتضمن ذلك التصريح الشروط الواجب توافرها في وضع تلك المواد او حفر تلك الحفرة او الخندق مع بيان المساحة المراد حفرها او حفرها .

ب - اذا صدر مثل هذا التصريح لشخص وجب عليه ان يقيم سياجا واقيا حول المسود او الحفرة او الخندق على نفقته الخاصة الى ان ترفع تلك المواد من الشارع او تطمر الحفرة او الخندق او يأمن الناس خطر السقوط بوضعه حول ما ذكر نورا كافيا خلال الليل بصورة يرضى بها المجلس ويجوز للمجلس سحب التصريح اذا اقتنع ان هناك اسبابا استثنائية تبرر ذلك .

ج - كل من وضع مواد او حفر حفرة او خندقا دون الحصول على تصريح او تخلف عن اقامة سياج او عن وضع نور حول الحفرة او الخندق او تخلف عن ازالة تلك المواد او طمر تلك الحفرة او تأمين الناس من خطر السقوط بالصورة المذكورة سابقا على نفقته بعد انتهاء مدة التصريح او بعد سحبه منه ، يعاقب بعد ادانته بغرامة لا تزيد عن خمسة دنانير وغرامة اضافية لا تتجاوز الدينار عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد مرور اربع وعشرين ساعة من تبليغه لخطارها بذلك ويحق للرئيس او من ينييه بعد انتهاء مدة الاربع والعشرين ساعة المذكورة ان يقوم بالاعمال المدرجة بالاشعار على نفقة المالك .

المادة ١٢ - أ - للمجلس اذا رأى ان أي بناء أو بئر أو حفرة أو أي مكان آخر يشكل خطرا على الجمهور لنقص في ترميمه أو صيانته أو تسيجه أو لأي سبب - آخر ان يرسل أخطارا كتابيا إلى مالكه يكلفه فيه بترميمه أو وقايته أو اقامة سياج حوله على وجه يمنع الخطر الناشئ عنه .

ب - كل مالك تخلف دون سبب معقول عن العمل بما كلف به في الاخطار المشار اليه آنفا يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير والمجلس ان يقوم بتصليح الخلل او وقايته او اقامة سياج حوله وان يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي تحملها في هذا السبيل من مالك البناء او البئر او الحفرة او المكان الآخر .

المادة ١٣ - أ - كل من عطل او ازال او شوه سطح الشارع او الرصيف او واجهة البناء او الحق به ضررا باية صورة او اجرى تغييرا لسطح الشارع والرصيف دون الحصول على رخصة كتابية من الرئيس او من ينييه بذلك يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير .

ب - للرئيس أو من ينييه اصدار رخصة كهذه لأي شخص مقيدة بالشروط التي يستصوبها المجلس .

ج - للمجلس ان يصلح او يزيل الضرر وان يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي تحملها البلدية في هذا السبيل من الشخص المتخلف بعد مرور اربع وعشرين ساعة على تبليغه لخطارا باصلاح الضرر .

المادة ١٤ - اذا لحق بشارع من الشوارع العامة ضرر طارئ او غير مقصود بسبب حفريات اجريت في ارض متاخمة لذلك الشارع يجوز للرئيس او من ينييه ان يبلغ مالك الارض التي اجريت فيها الحفريات او الشخص الذي قام بها اخطارا يكلفه فيه باصلاح الضرر الذي لحق بالشارع واذا تخلف الشخص عن القيام بما كلف به في الاخطار ، للمجلس ان يقوم باصلاح الضرر الناجم عن الحفريات وان يستوفي من مالك الارض التي اجريت فيها الحفريات جميع النفقات والمصاريف التي تحملها البلدية في هذا السبيل .

هذه من الأعمال

الفصل الثاني

الارصفة

المادة ١٥- اذا ظهر للمجلس ان هناك عمليات تسوية او رصف او حفر اي رصيف او قسم منه تجري بصورة غير مرضية فله ان يحظر المالكين ويكلفهم بتسوية الرصيف او حفر الاقنية او المصرف فيه خلال المدد المعينة بالاخطار وبالشكل الذي يحدده المجلس .

المادة ١٦- اذا لم يشرع في العمل حسب المواصفات المطلوبة خلال المدد المعينة بالاخطار او الاعلان باحدى الصحف المحلية او شرع فيه ثم توقف لمدة تزيد عن شهر فالمجلس ان يتم العمل بنفسه على نفقة المالكين .

المادة ١٧- يدفع المالكون نفقات انشاء الرصيف على اساس طول عقار كل منهم المتاخم للشارع بالنسبة التي يعينها المجلس وفي حالة تخلفهم عن دفعها تحصل منهم بالطريقة التي تحصل فيها عوائد البلدية .

المادة ١٨- أ - يقتضي على كل شخص يرغب في انشاء رصيف او قسم من رصيف متاخم للملكه وواقع ضمن منطقة البلدية ان يقدم طلبا للرئيس لمنحه رخصة بذلك وتتضمن الرخصة الشروط الواجب توفرها في ذلك الرصيف والمواد الواجب استعمالها في انشائه .

ب - اذا خالفت طالب الرخصة التعليمات الواردة في الفقرة السابقة او قام بالعمل بدون ترخيص يعاقب بعد ادانته بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير وغرامة اضافية لا تتجاوز الدينار عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد ان يبلغ الشخص المخالف اشعارا خطيا بارتكابه المخالفة من قبل رئيس البلدية او من ينييه او بعد ادانته بها مع كافة المصاريف والنفقات التي تكبدتها البلدية .

الفصل الثالث

الابنية

المادة ١٩- لا يجوز ان يقام ضمن منطقة البلدية اي بناء او يعاد انشاؤه او يجري اي تغيير او ترميم فيه بدون الحصول على تصريح بذلك من المجلس بالصورة المعينة فيما يلي :-

أ - اذا كان تغيير البناء او ترميمه ضروريا لتأمين سلامته وسلامة اي بناء آخر ملاصق او كان التغيير او الترميم ضروريا لتأمين سلامة المارة لم يكن من المستطاع الحصول على تصريح المجلس البلدي قبل اجراء التغيير او الترميم فيجوز اجراء هذا التغيير او الترميم فورا على شرط اعلام المجلس البلدي بذلك في غضون اربع وعشرين ساعة .

ب - لا تشمل كلمتا التغيير او الترميم استبدال القرميد او خشب السقف او الطين او تكحيل الجدران او ترميم اي سبب او نافذة او شرفة او طرش حائط او دهن قطع خشبية او حديدية في البناء او في جداره او تجديد ارضية البيت او الخشب او البلاط ضمن جدران البناء الخارجية او ضمن اية شرفة ملحقة به .

المادة ٢٠- للمجلس ان يعطى التصريح المتضمن عليه في المادة السابقة ان يطلب ابراز المخططات والمقاطع للبناء القوي المأثورة والى بطلب بيان اوصاف العمل المنوي القيام به .

المادة ٢١- للمجلس صلاحية اصدار الاوامر المتعلقة فيما يلي بضد اي بناء جديد او اضافة لاي بناء قديم :

أ - المواد التي يجب استعمالها في انشاء اي جدار خارجي او اساس او سقف او ملصقة او اي قسم خارجي في بناء ما او اي قسم داخلي منه بقدر ما يتعلق ذلك بمتانة البناء .

ب - التدابير الواجب اتخاذها للمجارى والمصارف او سقف البناء او اية فسخة او مكان في اي بناء اوحوله .

ج - الآبار والمراحيض والبالوعات واماكن وضع الرماد والمجاري في البناء .

د - التدابير الواجب اتخاذها لمنع الحريق في البناء .

هـ - الساحة التي تبرز فيها اية شرفة او انشاء آخر في البناء على الشارع الملاصق له .

و - التهوية والوسائل الصحية الضرورية للبناء اذا كان يشغل للسكن او لاية اغراض اخرى انشئ ذلك البناء من اجلها .

المادة ٢٢- للمجلس صلاحية اصدار الاوامر لتأمين القيام بكل ترميم او تغيير في بناء قديم قائم بصورة تضمن متانة جدران البناء او اساساته او سقفه ومدخله الخارجية واقسامه ووسائل تهويته حسب الاصول والترتيبات الصحية فيه .

المادة ٢٣- للمجلس ان يحظر استعمال اي بناء غير صالح للسكن الى ان يعاد بناؤه او يرمم بصورة تجعله صالحا للسكن .

المادة ٢٤- للمجلس ان ينذر اي مالك يهدم اي بناء او ترميمه متعيا لانهاره ودفعيا للمخاطر خلال فترة معقولة .

المادة ٢٥- لا يجوز لاي شخص ان يقوم بحفر جورة امتصاصية او بئر او كهف قديم او حديث او غير ذلك قبل الحصول على تصريح بذلك من المجلس .

المادة ٢٦- يستوفي المجلس الرسوم عن الرخص التي يصدرها وفق احكام هذا النظام .

المادة ٢٧- كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب بمقتضى المادة (٦٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .

المادة ٢٨- يستوفي المجلس البلدي الرسوم التالية عن التصاريح التي يصدرها كما يلي :-

| ف | د |
|-----|---|
| ٢٥٠ | أ - رسم طلب ترخيص بناء |
| ١٥ | ب - رسم ابنية السكن على اختلاف انواعها عن كل طابق للمتر المربع الواحد |
| ٢٠ | ج - رسوم ابنية الصناعات او المستودعات والبنابر . والمعامل والمخازن والمكاتب والفنادق ودور السينما والقاعات العمومية واماكن اللهو والمقاهي والمطاعم والاسواق العامة بما فيه الكراجات وتشمل ذلك السدود ضمن الابنية عن كل طابق للمتر المربع الواحد . |
| | د - الشرفات والبلكونات الخارجية على الارصفة (٥٠٠) فلس للمتر المربع الواحد . |
| | هـ - الشرفات والبلكونات الداخلية ضمن ملك الطالب (١٠٠) فلس للمتر المربع الواحد . |
| | و - رسم البروز في البناء على الشوارع والطرق العامة (دينار) للمتر المربع الواحد . |

هناك من اشعل

- ز . رسم بناء الجدران على الحدود الخارجية (الاسوار) للمتر طولي ٢٥٠ فلساً رسماً مقطوعاً .
 ح . بناء قازان او صهرنج ماء او حفرة امتصاصية او فتح كهف قديم او حديث تحت سطح الارض (٢٥٠) فلس رسماً مقطوعاً .
 ط . احداث تغيرات داخلية في بناء قديم (٢٥٠) فلس رسماً مقطوعاً .
 ك . احداث بناء مؤقت لا تزيد مدته عن سنة بغية استعماله في حراسة الابنية المراد اقامتها لحفظ مواد البناء (٢٥٠) فلس رسماً مقطوعاً .
 ل . رسم الكشف منها تعددت الكشوف (دينار) رسم مقطوع . .
 م . رسم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدتها (٥٠٪) من الرسم الاساسي .

الفصل الرابع

القبائل

المادة ٢٩ - على القابلة المعنية في البلدية او المرخصة ان تحضر كل ولادة تقع ضمن منطقة البلدية التي عينت او رخصت لها بناء على طلب الماخض سواء كان مباشرة او بالواسطة وان تبلغ طبيب الحكومة ودويان البلدية بكل حادثة ولادة تحضرها ولا يجوز لها ان تتقاضى في اية حالة اجرا او هدية لقاء ما قامت به من خدمات يستثنى من ذلك القابلة التي لا تتقاضى راتباً من البلدية فلها الحق باستيفاء اجرتها من أب المولود بواقع (دينار واحد) عن كل ولادة .

المادة ٣٠ - يستوفى لمنفعة البلدية رسم عن كل ولادة ضمن منطقة البلدية قدره (٢٥٠) فلساً وللمجلس اعفاء من يثبت فقره .

الفصل الخامس

البسطات والمظلات

المادة ٣١ - يحظر على اي شخص ان يضع بسطة او مظلة قبل الحصول على رخصة بذلك من المجلس .

المادة ٣٢ - يستوفى لمنفعة البلدية رسم سنوي قدره (٤٠٠) فلس عن المتر المربع الواحد من البسطات والمظلات .

الفصل السادس

المقاهي والملاهي

المادة ٣٣ - تستوفي البلدية دينارا واحدا سنويا عن كل مقهى او ملهى عمومي او سينا متجولة .

الفصل السابع

الباعة المتجولون

المادة ٣٤ - يستوفى لمنفعة البلدية من الباعة المتجولين رسم بالنسب التالية . -

| فلس | دينار |
|-----|-------|
| ٠٠٠ | ١ |
| ٤٠٠ | ١ |
| ٢٠٠ | ١ |

من بائعي الاقشة

من بائعي الالبسة شهريا

من بائعي المأكول والشراب

الفصل الثامن

الاوران والمقاييس والمكاييل

المادة ٣٥ - على جميع الباعة ان يدمغوا اوزانهم او مكاييلهم بمعرفة البلدية مقابل الرسوم التالية .

| فلس | دينار |
|-----|-------|
| ٠٠٠ | ١ |
| ١٠٠ | ١ |
| ٥٠ | ١ |
| ٨٠ | ١ |
| ٤٠ | ١ |

الفصل التاسع

الرواحات والاعلانات

تعني (لوحة او اعلان) كل كتابة او صورة او علامة اخرى تعلق او تكتب او تنقش على باب اي حانوت او بيت او شارع او بناء آخر او فوقه بقصد الاعلان عن مهنة او صناعة او ما اشبه ذلك

المادة ٣٦ - يستوفى لمنفعة البلدية سنويا عن الاعلانات والرواحات الرسوم بالنسب التالية ويستثنى من ذلك الابنية الحكومية.

| فلس | دينار |
|-----|-------|
| ٢٥٠ | ١ |
| ٥٠ | ١ |
| ٥٠ | ١ |

الفصل العاشر

الديهي

المادة ٣٧ - يستوفي المجلس البلدي مباشرة او بواسطة المترمين عن المراثي والحيوانات التي تلبح ضمن منطقة

البلدية الرسوم التالية :-

| فلس | دينار |
|-----|-------|
| ٨٠ | ١ |
| ٤٠ | ١ |
| ٥٠ | ١ |
| ٣٠ | ١ |
| ٤٠٠ | ١ |
| ٢٠٠ | ١ |
| ٨٠٠ | ١ |
| ٤٠٠ | ١ |

عن كل رأس من الضان الكبير

عن كل رأس من صغار الضان

عن كل رأس من الماعز الكبير

عن كل رأس من صغار الماعز

عن كل رأس من البقر الكبير

عن كل رأس من المعول

عن كل رأس من الابل الكبير

عن كل رأس من صغار الابل

الفصل الحادي عشر

الخضار والفواكه

المادة ٣٨ - يستوفى لمنفعة البلدية مباشرة او بواسطة الملتزم عن الخضار والفواكه الطازجة التي تعرض للبيع في الاسواق العامة رسم مقداره فلس واحد عن كل كيلو غرام .

الفصل الثاني عشر

باج الحيوانات

المادة ٣٩ - يستوفى لمنفعة البلدية مباشرة او بواسطة الملتزم عن الحيوانات التي تباع ضمن منطقة البلدية رسوم بالنسب التالية :-

| فلس | دينار |
|-----|-------|
| ١٥٠ | ٠٠ |
| ٠٢٠ | ٠٠ |
| ١٢٠ | ٠٠ |
| ٠٦٠ | ٠٠ |
| ٢٠٠ | ٠٠ |
| ١٠٠ | ٠٠ |

الفصل الثالث عشر

رسوم القبان

المادة ٤٠ - يستوفى المجلس رسما عن الموزونات التالية مباشرة او بواسطة الملتزم من الشاري او الشخص الذي يحملها الاسواق البلدية بقصد بيعها بالجملة او الفرق بالنسب التالية :

| فلس | دينار |
|-----|-------|
| ١٠ | ٠٠ |
| ٥٥ | ٠٠ |
| ٠٢٠ | ٠٠ |
| ٠٠٥ | ٠٠ |
| ١٥ | ٠٠ |
| ٥٠ | ٠٠ |
| ٢٠ | ٠٠ |
| ٥٠٠ | ٠٠ |

للادة ٤١ - كل من ارتكب مخالفة لاي حكم من احكام هذا النظام يعاقب بغرامة لا تتجاوز الخمسة دنانير وبغرامة اضافية لا تزيد عن دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد الادانة .

للادة ٤٢ - يلغى اي نظام سابق الى المدة الذي تعارض فيه احكامه مع احكام هذا النظام .
١٩٦٥/١١/٢٩

أعضاء المجالس

| | | |
|--------------------------|-----------|--------------|
| وزير الداخلية ووزير دولة | وزير | رئيس الوزراء |
| لشؤون رئاسة الوزراء | المالية | وزير الدفاع |
| عز الدين المفتي | حازم نسيه | وصفي التل |

| | | |
|--------------------|------------------------------------|----------------------|
| وزير | وزير المواصلات / برق وبريد ووزير | وزير الداخلية للشؤون |
| الانشاء والتعمير | المواصلات ميناء طيران سكك بالوكالة | البلدية والقروية |
| سيف الدين الكيلاني | فضل الدقموني | قاسم الرحاوي |

| | | |
|-----------------|-----------------------|------------------|
| وزير | وزير الاشغال العامة | وزير |
| الاقتصاد الوطني | وزير الزراعة بالوكالة | التربية والتعليم |
| | يحيى الخطيب | ذوقان الهنداوي |

| | | |
|-------------------|----------------|--------------|
| وزير الشؤون | وزير | وزير |
| الاجتماعية والعمل | الاعلام | البلدية |
| اصفت كمال | عبد الحميد شرف | سعيد الدجاني |

هذا من العمل

نظام المياه لسلطة قناة الغور الشرقية المعدل

بمقتضى المادة ١٨ من قانون قناة الغور الشرقية الموقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٣١) لسنة ١٩٦٥

نظام المياه لسلطة قناة الغور الشرقية المعدل

صادر بمقتضى المادة ١٨ من قانون قناة الغور الشرقية الموقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٢

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المياه لسلطة قناة الغور الشرقية المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع النظام رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
- المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٧) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
(٧) - تعتبر زراعة الموز والأشجار عامة والأرز وقصب السكر وتربية الأسماك ونباتات الملف المستديمة في منطقة المشروع خاضعة لترخيص يصدر من المدير .
- المادة ٣ - تلغى المادة التاسعة من النظام الأصلي ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الأساس .
- المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (٢٥) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
يدفع دونه الأرض في السنة الواحدة ثمناً للمياه فلساً واحداً للآلاف والثمانمائة متر مكعب الأولى من المياه ، وعماً زاد عن ذلك فيكون ثمن المتر المكعب الواحد فلسين .

١٩٦٥/١٢/٤

أخمين بر طلال

| | | | |
|--------------------|-----------------|----------------------|--------------------------|
| وزير | وزير المواصلات | وزير | رئيس الوزراء |
| المالية | ميناء طيران سكك | الخارجية | وزير الدفاع |
| عز الدين المكي | سمعان داود | حازم لسيه | وصفي التل |
| وزير | وزير المواصلات | وزير الداخلية للشؤون | وزير الداخلية ووزير دولة |
| الانشاء والتعمير | برق وبريد | البلدية والقروية | لشؤون رئاسة الوزراء |
| سيف الدين الكيلاني | فضل الدلقموني | قاسم الريماوي | |
| وزير | وزير | وزير | وزير |
| الاقتصاد الوطني | الاشغال العامة | التربية والتعليم | الصحة |
| | يجي الخطيب | ذوقان الهنداوي | احمد ابو قوره |
| وزير | وزير | وزير | وزير |
| الاجتماعية والعمل | الزراعة الاعلام | دولة | العدلية |
| اصف كمال | اسماعيل حجازي | عبد الحميد شرف | سعيد السديجاني |
| | | | جريس حدادين |

نظام جمع التبرعات المدرسية المعدل

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١ .
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٥

نظام جمع التبرعات المدرسية المعدل

صادر بموجب المادة (١٤) من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٥

- السادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام جمع التبرعات المدرسية المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع النظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٥ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- السادة ٢ - تعدل المادة (٩) من النظام الأصلي بشطب عبار (خمسة ذائير) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (عشرة ذائير) .

١٩٦٥/١٢/٤

أخمين بر طلال

| | | | |
|--------------------------|----------------------------------|----------------------|------------------|
| وزير الداخلية ووزير دولة | وزير | وزير | رئيس الوزراء |
| لشؤون رئاسة الوزراء | المالية | الخارجية | وزير الدفاع |
| عز الدين المكي | حازم لسيه | وصفي التل | |
| وزير الانشاء والتعمير | وزير المواصلات % برق وبريد ووزير | وزير الداخلية للشؤون | البلدية والقروية |
| سيف الدين الكيلاني | فضل الدلقموني | قاسم الريماوي | |
| وزير | وزير | وزير | وزير |
| الاقتصاد الوطني | الاشغال العامة | التربية والتعليم | الصحة |
| | يجي الخطيب | ذوقان الهنداوي | احمد ابو قوره |
| وزير الشؤون | وزير | وزير | وزير |
| الاجتماعية والعمل | الزراعة الاعلام | دولة | العدلية |
| اصف كمال | اسماعيل حجازي | عبد الحميد شرف | سعيد السديجاني |
| | | | جريس حدادين |

نظام المياه لسلطة قناة الغور الشرقية

بمقتضى المادة ١٨ من قانون قناة الغور الشرقية الموقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٣١) لسنة ١٩٦٥

نظام المياه لسلطة قناة الغور الشرقية المعدل

صادر بمقتضى المادة ١٨ من قانون قناة الغور الشرقية الموقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٢

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المياه لسلطة قناة الغور الشرقية المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع النظام رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
- المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٧) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-
- (٧) - تعتبر زراعة الموز والاشجار عامة والارز وقصب السكر وتربية الاسماك ونباتات العلف المستديمة في منطقة المشروع خاضعة لترخيص يصدر من المدير .
- المادة ٣ - تلغى المادة التاسعة من النظام الاصيل ويعد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس .
- المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (٢٥) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-
- يدفع دئوم الارض في السنة الواحدة ثمناً للمياه فلساً واحداً للالف والثمانمائة متر مكعب الاولى من المياه ، وعما زاد عن ذلك فيكون ثمن المتر المكعب الواحد فلسين .

١٩٦٥/١٢/٤

أخبرين طلال

| | | | |
|-------------------------------|---------------------|-----------------------|--------------------------|
| وزير الداخلية ووزير دولة | وزير المواصلات | وزير المواصلات | وزير المواصلات |
| لشؤون رئاسة الوزراء | مينا طيران سكك | الخارجية | وزير الدفاع |
| عز الدين المكي | سمعان داود | حازم نسيه | وصفي التل |
| وزير الانشاء والتعمير | وزير المواصلات | وزير الداخلية لشؤون | وزير الداخلية ووزير دولة |
| سيف الدين الكيلاني | برق ويريد | البلدية والقروية | لشؤون رئاسة الوزراء |
| ففضل الدلقموني | قاسم الريماوي | | |
| وزير الاقتصاد الوطني | وزير الاشغال العامة | وزير التربية والتعليم | وزير الصحة |
| يحيى الخطيب | ذوقان الهنداوي | احمد ابو قوره | |
| وزير الشؤون الاجتماعية والعمل | وزير الزراعة | وزير الاعلام | وزير العدل |
| نصفت كمال | اسماعيل حجازي | عبد الحميد شرف | سميد الدجالي |
| | | جريس حدادين | |

نظام جمع التبرعات المدرسية المعدل

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١ .
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٥

نظام جمع التبرعات المدرسية المعدل

صادر بموجب المادة (١٤) من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٥

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام جمع التبرعات المدرسية المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع النظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة (٩) من النظام الاصيل بشطب عبارته (خمسة دنائير) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارته (عشرة دنائير) .

١٩٦٥/١٢/٤

أخبرين طلال

| | | | |
|-------------------------------|--------------------------------------|-----------------------|--------------------------|
| وزير الداخلية ووزير دولة | وزير المواصلات | وزير المواصلات | وزير المواصلات |
| لشؤون رئاسة الوزراء | مينا طيران سكك | الخارجية | وزير الدفاع |
| عز الدين المكي | حازم نسيه | | |
| وزير الانشاء والتعمير | وزير المواصلات / برق ويريد ووزير | وزير الداخلية لشؤون | وزير الداخلية ووزير دولة |
| سيف الدين الكيلاني | المواصلات / ميناء طيران سكك بالوكالة | البلدية والقروية | لشؤون رئاسة الوزراء |
| فضل الدلقموني | قاسم الريماوي | | |
| وزير الاقتصاد الوطني | وزير الاشغال العامة | وزير التربية والتعليم | وزير الصحة |
| يحيى الخطيب | ذوقان الهنداوي | احمد ابو قوره | |
| وزير الشؤون الاجتماعية والعمل | وزير الزراعة | وزير الاعلام | وزير العدل |
| نصفت كمال | اسماعيل حجازي | عبد الحميد شرف | سميد الدجالي |
| | | جريس حدادين | |

هذا من الأعمال

نحو المسبب للملك ملك المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٦

نأمر بوضع النظام الآتي . -

نظام رقم (١٣٣) لسنة ١٩٦٥

نظام تعرفه المياه في مدينة اربد المعدل

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تعرفه المياه في مدينة اربد المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع النظام رقم ٣٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة السادسة من النظام الاصلي حسبها عدلت بالنظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٥ ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة (٦) - .

١ - يستوفي مجلس بلدية اربد اثمان المياه من المشتركين حسب التعرفة التالية . -

أ - (١١٠) فلسات عن كل متر مكعب اذا كانت المتوقعة لا تزيد عن عشرة امتار .

ب - (٨٠) فلسا عن كل متر مكعب من الماء يزيد عن عشرة امتار مكعبة .

٢ - تسري هذه التعرفة على جميع المشتركين من الاهلين والدوائر الحكومية باستثناء المدارس ومعسكرات الجيش العربي الاردني ونجم العالدين التابع لو كالة الاغاثة والمستشفيات والجمعيات الخيرية ، حيث يستوفي منهم (٧٠) فلسا ثمنا لكل متر مكعب من الماء مهما بلغت كمية الاستهلاك .

٣ - تتم القراءة شهريا لعدادات المسكر والنجم والمستنبت وتحاسب الهيئات المذكورة شهريا .

٤ - تعفى اماكن دور العناية والمقاهم من اثمان المياه .

٥ - الحد الأدنى لاستهلاك اي مشترك ثمانية امتار مكعبة لكل دورة .

٦ - مدة الدورة اربعة اشهر :

١٩٦٥/١٢/٦

أحمد بن طلال

| | | | |
|----------------|-----------------|------------|---------------------------|
| وزير | وزير المواصلات | وزير | رئيس الوزراء ووزير الدفاع |
| المالية | ميناء طيران سكك | الخارجية | وزير الداخلية بالوكالة |
| عز الدين المكي | سمعان داود | حازم لسبيه | وصلي التل |

| | | | |
|--------------------|----------------|------------------|----------------------|
| وزير | وزير المواصلات | وزير | وزير الداخلية للشؤون |
| الانشاء والتعمير | برق وبريد | البلدية والقروية | القاسم الريماوي |
| سيف الدين الكيلاني | فضل الدلقموني | | |

| | | | |
|-------------|----------------|------------------|---------------|
| وزير | وزير | وزير | وزير |
| العدل | الاشغال العامة | التربية والتعليم | الصحة |
| جريس حدادين | يحيى الخطيب | ذوقان الهنداوي | احمد ابو قورة |

| | | | |
|--------------------------|---------------|----------------|-----------------|
| وزير | وزير | وزير | وزير |
| الشؤون الاجتماعية والعمل | الزراعة | الاعلام | وزير دوله ووزير |
| لصفت كمال | اسماعيل حجازي | عبد الحميد شرف | سعيد الدجاني |

نظام المياه البلدية في المدن والبلديات

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٥ ،
أمر بوضع النظام الآتي . -

نظام رقم (١٣٤) لسنة ١٩٦٥

نظام مياه بلدية طيبة بني علوان

صادر بموجب المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥



المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مياه بلدية طيبة بني علوان لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للافظاء والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

(بلدية او المجلس) - مجلس بلدية طيبة بني علوان .

(الرئيس) - رئيس مجلس بلدية طيبة بني علوان او من ينوب عنه .

(المشترك) - كل من يتقدم بطلب للاشتراك في المياه .

المادة ٣ - على كل من رغب بالاشتراك في المياه من اهالي بلدية طيبة بني علوان ان يتقدم بطلب خطي للرئيس على النموذج الخاص .

المادة ٤ - تستوفي البلدية من طالب الاشتراك خمسية فلس كرسوم تأسيس .

المادة ٥ - تستوفي البلدية من طالب الاشتراك دينارين كتأمين على مقطوعة المياه المستهلكة ويبقى هذا المبلغ امانة لديها حتى نهاية اشتراكه وفي حالة تقصيره عن تسديد اثمان المياه المطلوبة منه يقطع المبلغ المستحق عليه من مبلغ التأمين ويرد اليه الباقي واذا لم يكف التأمين لتسديد المبلغ المطلوب منه يحصل منه الباقي بالطريقة التي تحصل فيها اموال البلدية .

المادة ٦ - تستهلك المياه بواسطة عداد يقدمه المشترك على حسابه ويختم من قبل موظف البلدية ويوضع في المكان الذي يعينه موظف البلدية ويمنع المشترك من احدثات اي تبديل في اوضاعه او فك الصندوق الحديدي او اية اختتام تكون البلدية قد وضعتها ويوضع العداد وحفظاته داخل صندوق حديدي على حساب المشترك وكل تصليح او اي عمل من الخط الرئيسي حتى داخل محل المشترك يكون على حساب المشترك الخاص .

المادة ٧ - إذا رغب المشترك في تحويل اشتراكه لشخص آخر فعلى الشخص المذكور ان يقدم طلبا الى المجلس بالموافقة على هذا التحويل وتوقيع اشتراك جديد بعد دفع رسم التأمين .

المادة ٨ - على المشترك الذي ينتقل من مسكن لآخر او يرغب في قطع اشتراكه ان يقدم طلبا خطيا بذلك للمجلس والذي عليه ان يعيد قراءة العداد واستيفاء اثمان المياه المستهلكة ورد مبلغ التأمين ان كان له داع ويعتبر المشترك مسؤولا عن اثمان المياه حتى يوافق المجلس على انتهاء اشتراكه .

المادة ٩ - لا تعتبر البلدية مسؤولة عن قطع المياه عن المشترك اذا كان ذلك ناشئا عن سبب قاهر لا بد لها منه .

المادة ١٠ - لموظف المجلس المسؤول بعد اخذ موافقة الرئيس الحق بقطع المياه عن المشترك لأي سبب من الاسباب التالية :-

أ - اذا لم يسدد المشترك اثمان المياه المستحقة عليه في وقت الاستحقاق (وقت الاستحقاق هو بعد مرور اسبوع واحد من تاريخ اعلام مقطوعة المياه) او اذا قصر في دفع التأمين او التعريفات التي تراها البلدية مناسبة .

ب - اذا اجرى المشترك تغييرا في جهاز تمديد المياه دون موافقة المجلس .

ج - اذا عارض الموظف المختص بالفحص او التفتيش في تأدية وظيفة او تأخر او تمتنع عن تطبيق احدى مواد هذا النظام .

د - اذا ارتكب اي مخالفة ضد احكام هذا النظام او قانون الصحة .

المادة ١١ - يدفع المشترك خمسية فلس كرسوم للمجلس عند اعادة اصال الماء بعد قطعه بموجب المادة السابقة .

المادة ١٢ - تجرى قراءة العداد وحاسبة المشترك مرة كل ثلاثة اشهر حسب التعريفه التالية :-

أ - (١٠٠) فلس عن كل متر مكعب اذا كانت المقطوعة لا تزيد على تسعة امتار مكعبة .

ب - (٨٠) فلسا عن كل متر مكعب من الماء يزيد على التسعة امتار الاولى .

ج - يستوفي من المشترك مبلغ (٦٠٠) فلس كحد ادنى اذا لم تبلغ كمية الاستهلاك ستة امتار خلال ثلاثة اشهر

المادة ١٣ - للرئيس حق تقدير الكمية المستهلكة من مقطوعة المياه خلال الفترة التي يظهر فيها ان عطلا قد طرأ على العداد نتج عنه عدم تسجيل الكمية المستهلكة تسجيلا صحيحا وبنى التقدير بالنسبة للمدة المماثلة سابقا فيها اذا كان المستهلك مشتركا او تقديرا بالنسبة لعدد افراد عائلة المشترك ويكون قرار الرئيس قطعيا .

كل من اشغل

المادة ١٤ - كل من :-

أ - اتلف او عبث باحد لوازم شبكة الماء.

ب - عمل على سحب الماء دون ان يكون مشتركا .

ج - عبث بالعداد او بالتمديدات الداخلية في منزله بشكل جعل العداد لا يسجل جميع الكمية المستهلكة .
يعتبر انه ارتكب مخالفة بلدية ويعاقب بعد ادائه بغرامة لا تزيد عن خمسة دنانير .

١٩٦٥/١٢/٦

اختصاصات

| | | | |
|--------------------|---------------------|----------------------|---------------------------|
| وزير | وزير المواصلات | وزير | رئيس الوزراء ووزير الدفاع |
| المالية | ميناء طيران سكك | الخارجية | وزير الداخلية بالوكالة |
| عز الدين المقي | سمعان داود | حازم لسيه | وصفي التل |
| وزير | وزير | وزير الداخلية للشؤون | |
| الانشاء والتعمير | المواصلات برق وبريد | البلدية والقروية | |
| سيف الدين الكيلاني | فضل الدلقموني | قاسم الرجاوي | |
| وزير | وزير | وزير | وزير |
| العدل | الاشغال العامة | التربية والتعليم | الصحة |
| جريس حدادين | يحي الخطيب | ذوقان الهنداوي | احمد ابو قوره |
| وزير الشؤون | وزير | وزير | وزير |
| الاقتصادية والعمل | الزراعة | الاعلام | الاقتصاد الوطني بالوكالة |
| نصفت كمال | اسماعيل حجازي | عبد الحميد شرف | سميد الدجاني |

نظام عمولات قسم الابحاث السياسية والمراجع بوزارة الاعلام

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١١
نامر بوضع النظام الاتي :

نظام رقم (١٣٥) لسنة ١٩٦٥

نظام عمولات قسم الابحاث السياسية والمراجع بوزارة الاعلام

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

•••••

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام علاوات موظفي قسم الابحاث السياسية والمراجع في وزارة الاعلام لسنة ١٩٦٥)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تدفع علاوة شهرية لكل من موظفي القسم كما يلي :-

أ - تطبق على موظفي القسم المصنفين النسب المذكورة في نظام علاوات موظفي الاذاعة المصنفين
رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ .

ب - لو زير الاعلام ان يمنح كل موظف من موظفي القسم الذين يتقاضون رواتب مقطوعة او الذين
يعملون بمقود علاوة شهرية مناسبة لا تزيد على العشرة دنانير .

١٩٦٥/١٢/١١

اختصاصات

| | | | |
|-------------------|--------------------|----------------|---------------------------|
| وزير | وزير المواصلات | وزير | رئيس الوزراء ووزير الدفاع |
| المالية | ميناء طيران سكك | الخارجية | وزير الداخلية بالوكالة |
| عز الدين المقي | سمعان داود | حازم لسيه | وصفي التل |
| وزير | وزير | وزير المواصلات | وزير الداخلية للشؤون |
| الصحة | الانشاء والتعمير | برق وبريد | البلدية والقروية |
| احمد ابو قوره | سيف الدين الكيلاني | فضل الدلقموني | قاسم الرجاوي |
| وزير | وزير | وزير | وزير |
| العدل | الاقتصاد الوطني | الاشغال العامة | التربية والتعليم |
| جريس حدادين | حاتم الزعبي | يحي الخطيب | ذوقان الهنداوي |
| وزير الشؤون | وزير | وزير | وزير |
| الاقتصادية والعمل | الزراعة | الاعلام | دولة |
| نصفت كمال | اسماعيل حجازي | عبد الحميد شرف | سميد الدجاني |

كل من اتلف

امر دفاع رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٥

صادر بمقتضى المادة ٢/١٤ من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩

○○○○

بناء على تنسيب معالي وزير الصحة وبالأستناد الى المادة ٢/١٤ من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩ امر بمايلي:-
استثناء من احكام امر الدفاع رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٥ .

١ - يسمح باستيراد كافة المواد والسلع الجافة من أفغانستان بطريق البر ويبري تسليمها لاصحابها بعد استكمال معاملاتها الجمركية .

٢ - يسمح باستيراد المواد المذكورة آنفا من أفغانستان بطريق الجو والبحر على ان تترك في اماكن جافة لمدة خمسة ايام قبل التخليص عليها وتسليمها لاصحابها .

٣ - يعمل بهذا الامر اعتبارا من ١٩٦٥/١٢/٢٠ .

١٩٦٥/١٢/١٩

عن /رئيس الوزراء
عبد الوهاب الجالي

امر دفاع رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٥

صادر بمقتضى المادة (٢/١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩

○○○○

المادة ١ - تعدل الفقرة (أ) من امر الدفاع رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٥ على الوجه الآتي .
أ - باضافة ما يلي الى آخر البند (٢) منها :

« الا اذا كان الثمن غير مدفوع بكامله فيشترط في هذه الحالة ان ترهن السيارة بعد التخليص لصالح المالك الاصلي قبل تسجيلها في دائرة السير . »

ب - باعتبار نهاية مهلة التسجيل الواردة في البند (٣) منها ١٩٦٦/١/٣١ بدلا من ١٩٦٥/١٢/٣١ .

المادة ٢ - يعمل بهذا التعديل اعتبارا من تاريخ ١٩٦٥/١١/١٦ .

١٩٦٥/١٢/٢٥

رئيس الوزراء
عبد الوهاب الجالي

امر دفاع رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٥

صادر بمقتضى المادة (٢/١٤) من نظام الدفاع رقم ١ لسنة ١٩٣٩

○○○○

بناء على تنسيب معالي وزير الاقتصاد الوطني /التموين ، أمر باستثناء المنطقة الشمالية من المملكة العربية السعودية من احكام الفقرة (٢) من امر الدفاع رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٥ على ان يتم التصدير بموجب اذونات تصدر عن دائرة التموين والاستيراد والتصدير .

١٩٦٥/١٢/٢٧

رئيس الوزراء
وصفي النشل

امر دفاع رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٥

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

○○○○

بناء على تنسيب معالي وزير الداخلية /الشؤون البلدية والقروية وبالأستناد الى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ أمر بإخلاء الفرقة الواقعة في القطعة رقم (١٣) من الحوض رقم (٣٠٠٨٩) من املاك سيادة المطر الانجليكاني بالقدس والتي تشغلها المدعوة نظيرة مخاتيل وذلك خلال اسبوع من تاريخ نشر هذا الامر في الجريدة الرسمية حيث اقتضت السلامة العامة هدمها لضم موقعها لطريق السور الثالث المؤدي من شارع صلاح الدين الى طريق نابلس ولاهيات المسؤولة عن تنفيذ هذا الامر ان تستعين بسلطات الامن في حالة تخلف المشغل عن إخلاء الفرقة المبحوث عنها خلال المدة المصروفة .

١٩٦٥/١٢/٢٧

رئيس الوزراء
وصفي النشل

اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن ان القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٥ قانون معدل لقانون العقوبات المنشور في العدد ١٨٥٩ من الجريدة الرسمية قد احيل الى مجلس الامه عملا بالمادة (٩٤) من الدستور فنال منه قبولا وبات بشكله المنشور في الجريدة الرسمية قانونا دائما

رئيس الوزراء
وصفي النشل

هكذا من العمل

تصحيح اخطاء

١ - تصحيح اخطاء مطبعية في قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات المؤقت المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم (١٨٨٣) تاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٦ .

| الصفحة | المادة | السطر | التصحيح |
|--------|-----------|-------|---|
| ١٧٩٩ | ٣ | ١ | اعتبار الجملة الاولى (ضرورة حصول المجلس البلدي على اذن من مجلس الوزراء للقيام بعملية التقسيم) عنوانا للمادة ٣ |
| ١٧٩٩ | ٣ | ٢ | استبدال كلمة (المجلس) بكلمة (المجلس) |
| ١٨٠٠ | ٨ فقرة ب | ١٧ | تصحيح كلمة (القضاء) يجعلها (القضاء) |
| ١٨٠٠ | ٨ فقرة ج | ١٨ | تصحيح كلمة (سويا) يجعلها (سريا) |
| ١٨٠٠ | ٨ فقرة د | ٢٤ | استبدال كلمة (عنهما) بكلمة (عنهم) عند تخلف اكثرية |
| ١٨٠١ | ٩ فقرة ج | ١ | تصحيح كلمة (ثمن) يجعلها (ثمن) |
| ١٨٠١ | ٩ فقرة ج | ٢ | تصحيح كلمة (المبينة) يجعلها (المبينة) |
| ١٨٠١ | ١٢ فقرة أ | ٢٤ | تصحيح كلمة (وتوزيع) يجعلها (وتوزيع) |
| ١٨٠٣ | ١٩ | ٢٦ | استبدال كلمة المفتش بكلمة (المختص) |
| ١٨٠٣ | ١٧ | ١١ | استبدال كلمة قيمة بكلمة (قسمة) |

٢ - ورد خطأ تحت المادة الخامسة من نظام التقسيمات الادارية رقم (١٢٥) لسنة ٦٥ المنشور في العدد (١٨٩١) من الجريدة الرسمية حيث وردت عبارة رقم (١) لسنة ٦٤ وتعديلاته والصواب رقم (٧١) لسنة ٦٤ وتعديلاته .

هكذا من المثل